التنمية المحلية و التنمية المستدامة

د/ بن الطاهر حسين
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة خنشلة

الملخّــص:

يكتسى مصطلح التنمية المستدامة أهمية كبيرة بالنسبة لهذه الدول و ازداد الوعي لديها بقضايا البيئة؛ و اتضح هذا الوعي جيدا من خلال تقرير لجنة "برونتلاند" Brandt Land سنة 1987؛ الذي استعمل لأول مرة مصطلح "التنمية المستدامة" و الذي كان يقصد به تنمية مبنية على التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية مع عدم رهن مستقبل الأجيال القادمة. و في الإطار ذاته يبرز مفهوم التنمية المحلية بعد ازدياد الإهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى القطري؛ فالجهود الذاتية و الجهود الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية عبر مساهمة السكان في وضع و تنفيذ مشروعات التنمية مما يستوجب تضافر الجهود المحلية الذاتية و الجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و الحضارية للمجتمعات المحلية و إدماجها في التنمية.

Résumé:

Le developpement durable devient d'un jour à l'autre une notion qui occupe une cadre important tant au sein des études et démarche académiques; q'aux stratégies et politiques des autorités concernées.
C'est une notion dont le contexte suppose la bonne gestion des ressources sans négliger les besoins des générations futures; et le developpemnt local y présente une importante démarche,
C'est dans cette vision vient notre article.

الإطار النظري للتنمية

مقدمـــــة:

منذ أن تطور الإنسان و اكتشف أهمية الموارد الطبيعية التي وُهبت له لينتفع بها في إشباع حاجاته؛ طور كذلك تعامله مع البيئة التي يعيش فيها، و كلما تقدم في هذا التطور كلما تعقد ذلك التعامل بينهما، فمن طور الإنسان المستعمل للموارد الطبيعية في شكلها الخام انتقل إلى طور تحويل المادة إلى شكل قابل للإستعمال خصوصا مع دخوله عصر الصناعة؛ حيث ازداد ضغطه على البيئة بزيادة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من تنمية و إنتاج و استهلاك، و أصبح يستغل هذه المادة بشراسة فنتج عن ذلك الكثير من المشاكل الناجمة عن سوء تدبير الإنسان للبيئة بحيث لم تعد تكتسي صبغة محلية محدودة ؛ و لكنها تفاقمت لتصبح انشغالا دوليا لما لها من تأثير على الحياة بجميع أشكالها، و لعل أكث البلدان تضررا من المشكلات البيئية هي الدول النامية التي ليست لها القدرات و الإمكانيات الكافية لا على صعيد الوقاية و لا على صعيد العلاج لمعالجة الانعكاسات السلبية على التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.

من أجل ذلك اكتسى مصطلح التنمية المستدامة أهمية كبيرة بالنسبة لهذه الدول و ازداد الوعي لديها بقضايا البيئة؛ و اتضح هذا الوعي جيدا من خلال تقرير لجنة "برونتلاند" Brandt Land سنة 1987؛ الذي استعمل لأول مرة مصطلح "التنمية المستدامة" و الذي كان يقصد به تنمية مبنية على التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية مع عدم رهن مستقبل الأجيال القادمة. و من هنا استحوذ موضوع التنمية المحلية المستدامة على تفكير المفكرين خاصة الإقتصاديين؛ و ذلك من خلال الملتقيات و الندوات العالمية التي انعقدت من أجله، حيث أصبحت التنمية المحلية المستدامة طرفا أساسيا في تحقيق العدالة و المساواة في توزيع ثروات و مكاسب التنمية بين مختلف الشعوب.

أولا: التنمية المحلية

أ -مفاهيم التنمية الإقتصادية:

تتعدد التصورات حول مفهوم "التنمية"؛ لذا كان من الضروري أن يكون لدينا تعريف محدد و مقبول، و بدون مثل هذا التعريف سوف يصعب تحديد مدى إنجاز و تطور هذا

البلد أو ذاك في مضمار التنمية ؛ و قد اختلفت تعريفات التنمية فيما بين الإقتصاديين و الكتاب؛ و لكنها أجمعت على أن التنمية الإقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع و تتجاوز بذلك مفهوم النمو الإقتصادي الذي غلب على الكتابات الأولى في مجال التنمية، فقد عرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الإنتقال من حالة التخلف إلى التقدم؛ و يصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان الإقتصادي، و يعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الإقتصاد الوطني مرحلة الإنطلاق نحو النمو الذاتي[i]. كما عرف (Edgar Owen) التنمية بأنها لا تقتصر على الجانب الإقتصادي فحسب؛ بل إنها ترتبط بالأفكار السياسية و أشكال الحكومة و دور الجماهير في المجتمع[ii]. و هناك اتجاه يعرف بالإتجاه الراديكالي (اليساري) و الذي يرفض النماذج و النظريات الرأسمالية الغربية للتنمية؛ و يقترح منهجا مختلفا عن النماذج المعروضة آنفا، و بموجب هذا المنهج و الذي يعرف بالرؤية الجديدة للتنمية تعرف التنمية بأنها تهدف إلى تحقيق التنمية الإقتصادية المستقلة التي تعمل على تحقيق رفاهية إنسان العالم الثالث، و يتطلب تحقيق هذا الهدف نفي التبعية الإقتصادية و سيطرة الدولة على مواردها و توجيه الفائض الإقتصادي نحو مشروعات التنمية لرفع مستوى معيشة الشعوب[iii].

ب- النمو و التنمية:

إن مصطلح النمو و التنمية استخدما كمرادفين لبعضهما و خاصة في الأدبيات الإقتصادية الأولى؛ فكلاهما يشير إلى معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة ، غير أنه في الواقع توجد فروقات أساسية بينهما فالنمو الإقتصادي يشير إلى الزيادة المطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة و ملموسة في الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و الثقافية[iv]، بينما تعني التنمية الإقتصادية إضافة إلى نمو الناتج القومي الإجمالي حصول تغيرات هيكلية مهمة و واسعة في المجالات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و الديموغرافية و في التشريعات و الأنظمة، و هناك اثنان من أهم التغيرات الهيكلية و هما: ازدياد حصة الصناعة في الناتج القومي الإجمالي (مقابل انخفاض حصة الزراعة)؛ و زيادة نسبة السكان الذين يعيشون في المدن بدلا من الريف، كما أن نمط الإستهلاك يتغير لأن الناس لا ينفقون كل دخلهم على الضروريات الأساسية بل يتجهون

نحو استهلاك السلع المعمرة و الخدمات و الترفيه، و العنصر الأخير في التنمية الإقتصادية هو أن الناس يصبحون مشاركين في العملية التنموية التي جلبت هذه التغيرات الهيكلية[v]. و عليه فإن التنمية الإقتصادية هي عملية مقصودة و مخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع؛ و هي –بالتالي– أشمل و أعم من النمو؛ إذ أنها تعني النمو زائد التغيير؛ و أن التنمية ليست فقط ظاهرة اقتصادية بل هي ذات محتوى اجتماعي أيضا.

ج– مفهوم و أهداف التنمية المحلية:

1– مفهومها: ظهر مفهوم التنمية المحلية بعد ازدياد الإهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى القطري؛ فالجهود الذاتية و الجهود الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية عبر مساهمة السكان في وضع و تنفيذ مشروعات التنمية مما يستوجب تضافر الجهود المحلية الذاتية و الجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و الحضارية للمجتمعات المحلية و إدماجها في التنمية[vi].

و يقوم مفهوم التنمية المحلية على عنصرين رئيسيين هما:

– المشاركة الشعبية التي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم و نوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية؛

– توفير مختلف الخدمات و مشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الإعتماد على الذات و المشاركة.

2– **أهدافها:** أما من حيث الأهداف المرجوة منها فإن التنمية المحلية تهدف إلى الآتي:

– تطوير عناصر البنية الأساسية كالنقل و المياه و الكهرباء؛ حيث يعتبر النهوض بهذه القطاعات أساسا لعملية التنمية و لتطوير المجتمع المحلي؛

- زيادة التعاون و المشاركة بين السكان مما يساعد في نقلهم من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة؛
- زيادة حرص المواطنين على المحافظة على المشروعات التي يساهمون في تنفيذها.

فمنطلق التنمية المحلية إذن هو مبدأ البناء من أسفل بأن نجعل من تنمية الجماعات المحلية نقطة الإنطلاق الأساسية لتنمية المجتمع[vii]. إن التنمية هي عملية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع تتكامل فيها كل من العوامل الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و الثقافية و الإدارية بمعنى أنها تشمل كل القطاعات؛ و هي مفهوم كلي و شامل يتضمن تثمين الإمكانيات الذاتية المتوفرة للإقتصاد الوطني و تعتمد على نوعية الإنسان لأنه أساس التغيير و التنظيم و التحكم في الوسائل المتاحة.

ثانيا: مؤشرات قياس التنمية:

تتمثل المؤشرات التقليدية للتنمية فيما يلي:

أ – المؤشرات الإقتصادية:

يعتبر الدخل من المؤشرات الأساسية لأن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية و درجة التقدم الإقتصادي؛ و لا بد من الإشارة إلى أن صعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي و الإتفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج القومي و كذلك عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية و اختلاف الأسعار الرسمية الحقيقية من الأمور التي يتعين أن تؤخذ في الحسبان عند تقدير تلك المؤشرات.

1 – الدخل القومي الكلي: إن زيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، و نقص الدخل القومي لا يعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض السكان بمعدل أكبر؛ فالإعتماد على هذا المقياس قد يؤدي إلى استنتاجات غير دقيقة[viii].

2 – الدخل القومي الكلي المتوقع: يقترح البعض الإعتماد على الدخل المتوقع في قياس النمو الإقتصادي؛ فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة يمكن أن تستغلها بتوظيف وسائل تقنية متطورة.

3 – معيار متوسط الدخل: إن الزيادة في متوسط دخل الفرد التي تعتبر مؤشرا للتقدم و لعملية التنمية السريعة هي تلك الزيادة التي تصاحب تغير الوضع الإجتماعي المترتب على تصحيح الإختلالات الهيكلية، أما الزيادة الفجائية في متوسط دخل الفرد نتيجة لاكتشاف مورد جديد أو ثروة طبيعية جديدة دون أن يصاحب ذلك تغير في البنيان الإجتماعي و الإقتصادي و الثقافي لا تعتبر تنمية على الإطلاق طالما بقيت كافة سمات التخلف بالرغم من الإرتفاع الكبير في متوسط دخل الفرد.

المؤشرات الإجتماعية:

تتعلق هذه المؤشرات بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع(جوانب صحية، جوانب التغذية، جوانب تعليمية و ثقافية) و ما يعتريها من تغيرات.

4 – معايير الصحة: من بين المعايير لقياس مدى التقدم الصحي:

– عدد الوفيات لكل ألف من السكان؛ فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية و عدم كفاية الغذاء؛

-معدل توقع الحياة عند الولادة؛ أي متوسط عمر الفرد فكلما زاد هذا المعدل دل ذلك على درجة التقدم الإقتصادي و كلما انخفض دل على درجة التخلف الإقتصادي.

5 – المعايير التعليمية: إن التعليم له أثر إيجابي على الإنتاج و الإستهلاك؛ إذ يساهم الإنفاق على التعليم في تنمية الموارد البشرية و تأهيلها؛ و من بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي و الثقافي:

-نسبة الذين يعرفون القراءة و الكتابة من أفراد المجتمع؛

-نسبة المسجلين في كل مرحلة من مراحل التعليم كمرحلة الأساسي، نسبة المسجلين في الثانوي..؛

-نسبة الإنفاق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي و كذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

من الملاحظ أن هذه النسب أخذت تتحسن في السنوات الأخيرة ما يعني أن معظم الدول النامية بدأت تهتم بالتعليم و توليه اهتماما كبيرا[ix].

6 – معايير التغذية: و من المؤشرات المستخدمة للتعرف على سوء التغذية:

-متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية؛

-نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية.

7 -معايير نوعية الحياة المادية: إن المعايير الثلاثة السابقة(الصحة، التعليم، التغذية) هي معايير بسيطة تعتمد على الناحية الإجتماعية بذاتها أما معيار نوعية الحياة المادية فهو معيار مركب؛ أي يعتمد على أكثر من جانب من جوانب الحياة:

توقع الحياة عند الميلاد؛

-معدل الوفيات عند الأطفال؛

معرفة القراءة و الكتابة.

إن هذا المعيار يهتم بالنتائج دون أن يتعرف إلى الجهود المبذولة لتحقيقها و لا يأخذ في اعتباره مستويات الدخل و القدرة على الشراء.

8 معيار دليل التنمية البشرية: نجح برنامج الأمم المتحدة في 1990 في الوصول إلى مقياس جديد عرف بدليل التنمية البشرية أو معيار التقدم البشري؛ و هو معيار مركب شأنه شأن معيار نوعية الحياة المادية، و يحاول الربط بين مفردات هذا الأخير و الناتج القومي المعدل بالقوة الشرائية[x]:

توقع الحياة عند الميلاد؛

معرفة التحصيل العلمي؛

معرفة القراءة و الكتابة و متوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية؛

متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقوة الشرائية.

ج- المؤشرات الهيكلية: كانت الدول المتقدمة تعمل خلال فترة طويلة على توجيه اقتصاديات الدول النامية نحو إنتاج مواد غذائية.

إتجهت الدول المتقدمة إلى التصنيع و ذلك لتوسيع قاعدة الإنتاج و تنويعه إضافة إلى تحقيق زيادة في الدخل و رفع مستويات المعيشة بحيث كانت الدول النامية سوقا لتصريف منتجات الدول المتقدمة من السلع المصنعة و مصدرا للمواد الأولية؛ و من بين المؤشرات الهيكلية المستخدمة في قياس التنمية:[xi]

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي؛
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات؛
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

ثالثا: التنمية المستدامة

إن المفهوم السابق للتنمية يتمثل في التنمية الإقتصادية ذات البعد الإجتماعي، أما المفهوم الحالي للتنمية و الذي أصبح يفرض نفسه هو التنمية الإقتصادية البيئية التي تستند إلى مفهوم التنمية المستدامة؛ و لذا سنحاول إعطاء أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة.

مفهوم التنمية المستدامة: ظهر هذا المفهوم لأول مرة و تمت صياغته من خلال تقرير "مستقبلنا المشترك" الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية و البيئة التي ترأستها السيدة (بروتلاند) وزيرة سابقة للنرويج؛ و هو تقرير شرع في إعداده عام 1983.

و تعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، أو أنها عملية تغيير حيث يجري استغلال الموارد و توجيه الإستثمارات و تكييف التنمية التقنية و التطوير المؤسسي بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة و المستقبلية في تلبية احتياجات البشر و تطلعاتهم.

و يندرج تحت هذا التعريف الموجز عدد من القضايا الهامة:

– إن التنمية المطلوبة لا تسعى إلى تقدم بشري مؤقت في أماكن محدودة و لسنوات معدودات، بل للبشرية جمعاء و على امتداد المستقبل البعيد؛

– إن هذه التنمية تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها؛

– إن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الإحتياجات لا يمكن إدامتها إلا عندما تراعي مستويات الإستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد؛

– إن الإحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا و ثقافيا و من ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الإستهلاك التي لا تتخطى حدود الممكن بيئيا[xii].

إذن فإن التنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالإستقرار و تمتلك عوامل الإستمرار و التواصل، و هي ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية التي درج العلماء على إبرازها، مثل التنمية الإقتصادية أو التنمية الإجتماعية أو الثقافية؛ بل هي تشمل كل هذه الأنماط كافة، فهي تنمية تنهض بالأرض و مواردها، و تنهض بالموارد البشرية و تقوم بها فهي تنمية تأخذ بنظر الإعتبار البعد الزمني و حق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية.

أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها و محتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي:[xiii]

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة السكان و هذا من خلال الإهتمام بالنوع و ليس بالكم؛
- إحترام البيئة الطبيعية: تعمل التنمية المستدامة على توطيد العلاقة بين البيئة و السكان لتصبح علاقة تكامل و انسجام؛
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة: من خلال مشاركتهم في إيجاد حلول لهذه المشاكل البيئية؛
- تحقيق استغلال عقلاني للموارد: على اعتبار أن هذه الموارد الطبيعية هي موارد محدودة لذا وجب توظيفها بشكل عقلاني؛
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي و كيفية استخدامها في تحسين نوعية حياة المجتمع و تحقيق أهدافه المنشودة؛
- إحداث تغيير مستمر و مناسب في حاجات و أولويات المجتمع.

أبعاد التنمية المستدامة:

تعتمد التنمية المستدامة على أبعاد كثيرة و متعددة تستخدم نظم الإدارة الحديثة للموارد في الحفاظ على البيئة، و ذلك لتحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية تعمل على إرضاء الإحتياجات البشرية و تحقيق المنفعة العامة، و نلخص أبعاد التنمية المستدامة في أربعة أبعاد متفاعلة و متداخلة و هي: الأبعاد الإقتصادية و البشرية و البيئية و التكنولوجية.

1 -الأبعاد البيئية:

إن التنمية المستدامة تتطلب كذلك حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية، مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان المتزايدة، حيث أن الفشل في حماية الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بوقوع مشكلة في الغذاء يعاني منها سكان العالم كله، و خاصة الأجيال القادمة و بالتالي فإن تعرية التربة و فقدان إنتاجيتها يقللان من غلتها، كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة و المبيدات يلوث المياه السطحية و الجوفية، فضلا عن الضغوط البشرية و الحيوانية التي تضر بالغطاء الحضري و الغابات، و بالتالي فلا بد من استخدام الأراضي القابلة للزراعة و مياه الري استخداما

أكثر كفاءة، و أيضا استحداث و تبني ممارسات و تكنولوجيات زراعية محسنة، و المحافظة على المياه بوضع حدود للإستخدامات المبددة و تحسين كفاءة شبكات المياه[xiv].

2 -الأبعاد الإقتصادية:

إن سكان الدول الصناعية يستنزفون من الموارد الطبيعية أضعاف ما يستخدمه سكان الدول النامية[xv]، و بالتالي فالتنمية المستدامة بالنسبة للدول الصناعية تعني إجراء تخفيضات مطردة في مستويات الإستهلاك و أنماطه المبددة للطاقة و الموارد الطبيعية، و قد يكون ذلك بإجراء تحسينات على كفاءة الإستخدام، أو حتى من خلال تغيير أنماط المعيشة، و لا بد من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى الدول النامية، و تقع على الدول الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة و ذلك لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية و بالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي كان كبيرا بدرجة ملحوظة، هذا فضلا عن أن الدول الصناعية المتقدمة لديها الموارد المالية و البشرية و الفنية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف، و أن تستخدم الموارد المتاحة بكثافة أقل، و في إجراء تحول في اقتصادياتها لحماية النظم الطبيعية، كما أن قيادة مفاتيح التنمية المستدامة تعني أيضا توفير الموارد التقنية و المالي تعزيزا لتواصل التنمية و استمرارها في الدول الأخرى باعتبار ذلك استثمارا في مستقبل الكرة الأرضية. و بالنسبة للدول النامية فإن التنمية المستدامة تعني: تكريس الموارد لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، إذ أن للتخفيف من معدلات الفقر و مظاهره نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة، لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر و تدهور البيئة و النمو السريع للسكان[xvi]. و ثمة وسيلة حاسمة للتخفيف من عبء الفقر و تحسين مستويات المعيشة تنطبق على كافة الدول، سواء الغانية و الفقيرة؛ ألا و هي جعل فرص الحصول على الموارد فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، حيث أن ذلك من شأنه أن يساعد على تنشيط التنمية و النمو الإقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة، لذا فإن التنمية المستدامة تتطلب الحد من التفاوت المتنامي في الدخل، و في فرص الحصول على الرعاية الصحية، و تحسين فرص التعليم، و إتاحة فرص أوسع لحيازة الأراضي للفقراء، كما تتطلب التنمية المستدامة في جميع دول العالم

تحويل الأموال الطائلة التي يتم إنفاقها على الأغراض العسكرية إلى الإنفاق على احتياجات التنمية.

3 -الأبعاد البشرية:

تتطلب التنمية المستدامة تحقيق تقدم كبير في سبيل الحد من النمو المطرد للسكان، إذ أن النمو السريع للسكان يفرض ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية و على قدرة الحكومات على توفير الخدمات، كما أن لتوزيع السكان أهمية حيث أن الإتجاهات الحالية إلى التوسع في التحضر لها تأثيرات بيئية سالبة، و بالتالي فإن التنمية المستدامة تعني التنمية الريفية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، كما تنطوي التنمية المستدامة على تنمية الموارد البشرية من خلال تحسين التعليم و الخدمات الصحية، بما يعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء بالإحتياجات البشرية الأساسية، و توفير الرعاية الصحية و المياه النظيفة و تحسين الرفاهية الإجتماعية و الإستثمار في رأس المال البشري[xvii].

4 -الأبعاد التكنولوجية:

أدت المنشآت الحرفية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء و مياه و أرض، و في الدول المتقدمة يتم الحد من تدفق النفايات بنفقة كبيرة، أما في الدول النامية فإن النفايات غالبا لا تخضع للرقابة، و تفتقر على وجود تكنولوجيات تتسم بالكفاءة لمعالجة هذه النفايات مع الإهمال في تطبيق العقوبات الإقتصادية، و تتطلب التنمية المستدامة ضرورة التحول إلى تكنولوجيات أنظف و أكفأ تقلل من استهلاك الطاقة و غيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد ممكن. و من شأن التعاون التكنولوجي الذي يهدف إلى سد الفجوة بين الدول الصناعية و النامية أن يزيد من الإنتاجية، و أن يحول دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة. و تجدر الإشارة إلى أن التعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الإقتصادية و البشرية و البيئية و التكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

مؤشرات التنمية المستدامة:

إن التفكير بالديمومة أدى بشكل معمق إلى تطوير أدوات قياس التنمية التي كان دورها خلال فترة طويلة مقتصرا على ملاحظة معدلات النمو الإقتصادي، و في مطلع التسعينات

استكملت عن طريق صياغة مؤشرات تنمية مستدامة الغرض منها الإحاطة بالأبعاد البيئية، الإجتماعية، الإقتصادية.

لقد ظهرت مؤشرات التنمية المستدامة تحت ضغط المنظمات الدولية على رأسها الأمم المتحدة، و التي أتت بعدة برامج لصياغتها و من أهمها برنامج الأمم المتحدة لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض الذي تضمن نحو 130 مؤشرا مصنفا إلى أربعة أنواع رئيسية:

اقتصادية، اجتماعية، بيئية، مؤسسية.

و قد تم تصنيف مؤشرات التنمية المستدامة إلى ثلاثة أنواع رئيسية:[xviii]

- مؤشرات القوة الدافعة؛ و تصنف الضغوطات التي تمارسها الأنشطة و الأنماط.
- مؤشرات الحالة: و تقدم لمحة عن الحالة الراهنة مثل نوعية الماء و الجو.
- مؤشرات الإستجابة: تلخص التدابير المتخذة.

أ - المؤشرات الإقتصادية:

1 نصيب الفرد من الناتج المحلي: يعد هذا المؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الإقتصادي حيث يقيس الإنتاج الكلي و حجمه و مع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا فإنه يمثل عنصرا مهما من عناصر نوعية الحياة.

يحسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بتقسيم الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية في عام معين على عدد السكان و يقاس عادة بالدولار الأمريكي.

2 نسب إجمالي الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي: و يقصد بهذا المؤشر الإنفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة للإقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يقيس نسبة الإستثمار الإجمالي إلى الإنتاج و يعبر عنه كنسبة مئوية.

3 نصيب الفرد من استهلاك الطاقة التجارية: نصيب الفرد من الإستهلاك السنوي للطاقة و يقيس هذا المؤشر نصيب الفرد من الطاقة في بلد ما.

4 رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي: و هو نسبة مجموع صافي الصادرات من السلع و الخدمات و صافي الدخل و التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ و هو مؤشر يبين فائضا أو عجزا كما يبين مدى سرعة تأثر الإقتصاد سلبا و يقاس كنسبة مئوية.

5 -مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: نسبة مجموع الدين الخارجي المعطى أو المتلقى كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، و هو مؤشر يقيس درجة مديونية البلدان و يساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون.

6 -صافي المساعدات الإنمائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: تشمل المساعدة الإنمائية الرسمية المنح أو القروض التي يقدمها القطاع الرسمي إلى بعض البلدان و الأقاليم بهدف النهوض بالتنمية أو الخدمات الإجتماعية بشروط مالية ميسرة، يقيس هذا المؤشر مستويات المساعدة ميسرة الشروط.

ب -**المؤشرات الإجتماعية**: و تتمثل فيما يلي:[xix]

1 -مؤشر الفقر البشري: هو مؤشر مركب يشمل ثلاثة أبعاد بالنظر إلى البلدان النامية هي:

حياة طويلة و صحية (تقاس بالنسبة المئوية من الناس الذين لا يبلغون سن الأربعين)، المعرفة (الأمية)، توفر الوسائل الإقتصادية (يقاس بالنسبة المئوية من الناس الذين لا يمكنهم الإنتفاع بالخدمات الصحية و المياه المأمونة و نسبة الأطفال دون الخامسة الدين يعانون من وزن ناقص بدرجة معتدلة أو ناقصة).

2 -البطالة: معدل البطالة هو نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة و يعبر عنه كنسبة مئوية.

3 -توعية الحياة: و يمكن تسميته العمر المتوقع عند الميلاد، يستخدم هذا المؤشر لقياس عدد الأشخاص الذين لا يتوقع لهم أن يبلغوا سن الأربعين كنسبة مئوية من مجموع السكان، و كذلك نسبة السكان الذين لا يتيسر لهم الإنتفاع بالمياه المأمونة و الخدمات الصحية و مرافق التنظيف الصحي و التي تعد مسألة أساسية في التنمية المستدامة.

4 -التعليم: معدل الأمية بين البالغين و هو نسبة الأشخاص الدين تتجاوز أعمارهم 15 سنة و الذين هم أميون، و هو يحدد نسبة الأمية بين البالغين، و كذلك المعدل الإجمالي للإلتحاق بالمدارس الثانوية يبين مستوى المشاركة في التعليم الثانوي.

5 -معدل النمو السكاني: يقيس معدل النمو السكاني للسنة و يعبر عنه كنسبة مئوية.

6 -النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية: هي نسبة سكان القطر الذين يقيمون في مناطق توصف بأنها حضرية.

ج- المؤشرات البيئية:

و يمكن إيجازها فيما يلي:[xx]

1- الموارد المائية: يمثل نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية المتجددة المتاحة و نسبة كمية المياه

المستخدمة و يتبين من خلال ذلك حجم و نمط استخدام المياه.

2- نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة: يبين هذا المؤشر نصيب الفرد بالهكتار من إجمالي الأرض المزروعة و هي تقاس بالمتر المربع كنصيب للفرد.

3- كمية الأسمدة المستخدمة: يقيس هذا المؤشر كثافة استخدام الأسمدة.

4- التصحر: يقيس هذا المؤشر مساحة الأراضي المصابة بالتصحر و نسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد.

5- التغير في مساحة الغابات: يشير هذا المؤشر إلى التغيير الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحة الغابات.

د- المؤشرات المؤسسية:

1- خطوط الهاتف الرئيسية لكل مائة نسمة: يعد أهم مقياس لدرجة تطور الإتصالات السلكية و اللاسلكية.

2- المشتركون في الهاتف النقال لكل مائة نسمة.

3- الحواسب الشخصية لكل مائة نسمة.

4- مستخدمو الإنترنت لكل مائة نسمة.

الهـــوامش

i مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2007، ص: 122

ii Edgar Owen, The future of freedom in the developing world: Economic development and political reform, New York, pergamon press, 1987, p: XV

iii مدحت القريشي، مرجع سابق، ص: 123

iv إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، الطبعة الثانية، مصر، 2001، ص:13

v Malcolm Gills, Economics of development, Nerton company, New York, 1983, p: 7-8

vi Lavoisier, Revue Française de gestion, le développement durable, N 152 , Hermès, 2004 , p: 118

vii سليمان ولد حامدون، http://www.eddarb.com/modules/news/articlephp?storyid=3417

viii محمد عبد العزيز عجيمة،عبد الرحمن يسرى أحمد، التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و مشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999 ، ص:58

ix محمد عبد العزيز عجيمة و آخرون، مرجع سابق، ص: 66

x محمد عبد العزيز عجيمة و آخرون، مرجع سابق، ص: 71

xi محمد عبد العزيز عجيمة و آخرون، مرجع سابق، ص: 74

xii أسامة الخولي، البيئة و التنمية المستدامة، السجل العالمي لندوة البيئة و المتطلبات الإقتصادية و الدولية، أبو ظبي، 2002، ص: 51-52

xiii عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنط، التنمية المستديمة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص: 28-29

xiv نجوى علي إبراهيم، إستخدام مدخل التنمية المستدامة للحد من الآثار البيئية الضارة في القاهرة التاريخية، رسالة ماجستير في العلوم البيئية، جامعة عين شمس، 2004، ص:55

xv موارد العالم، دليل البيئة العالمية، 1992-1993، معهد الموارد العالمية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص:02

xvi Said El Naggar, Economic development of the Arab countries, p: 16

xvii United Nations Development Program, Human Development Report, 1991, p: 49-53

xviii اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغرب آسيا ، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا تحليل نتائج الأمم المتحدة ، نيويورك، 2001

xix راضية مدي، آليات تمويل مشاريع التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2008-2009، ص: 30-31

xx اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص: 21-23